



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

مايكل روبرتس*: اقتصاد الثروات الهابطة من القمة (الأغنياء) إلى الأسفل (الفقراء) **

ترجمة: مصباح كمال***

نشر النص الإنجليزي للمقال في موقع الاقتصادي الماركسي مايكل روبرتس:

<https://thenextrecession.wordpress.com/2022/09/30/trickle-down-economics/>

تسببت السياسات الاقتصادية لحكومة المملكة المتحدة في عهد رئيسة الوزراء الجديدة ليز تراس في إثارة ضجة، ليس فقط بين اليساريين، ولكن أيضاً بين الاقتصاديين العاديين. تقول الحكومة الجديدة إن الحل للركود والفسل في الإنتاج الرأسمالي البريطاني هو خفض الضرائب على الأغنياء والشركات الكبرى، إذ سيكون الدخل الإضافي المتدفق إليهم متاحاً بعد ذلك لتعزيز الاستثمار والإنفاق الذي يمكن أن يحقق النمو الاقتصادي.

هذا الحل هو عودة إلى فكرة قديمة جداً في علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد: اقتصاد الثروات (المنافع) الهابطة من القمة إلى القاع. نشأ هذا المصطلح على شكل مزحة من قبل الفكاهي ويل روجرز [Will Rogers](#) الذي استخدمه لانتقاد السياسات الاقتصادية التي تُفضّل الأثرياء أو أصحاب الامتيازات بينما يتم تطيرها على أنها تحمل منافع للمواطن العادي.

غالبًا ما يُنظر إلى اقتصاد الثروات الهابطة من القمة إلى القاع على أنه جزء مما يسميه الاقتصاديون "سياسات اقتصاد العرض" [supply-side economic policies](#) التي تجادل بأن مشكلة الإنتاج الرأسمالي هي الفسل في الإنتاج، وليس الطلب. ما يريده المدافعون عن هذه السياسات هو قوة عاملة "مرنة" وإنتاجية أعلى من زيادة الاستثمار؛ وليس إدارة الطلب الكلي التي يدعي الكينزيون أنها الحل.

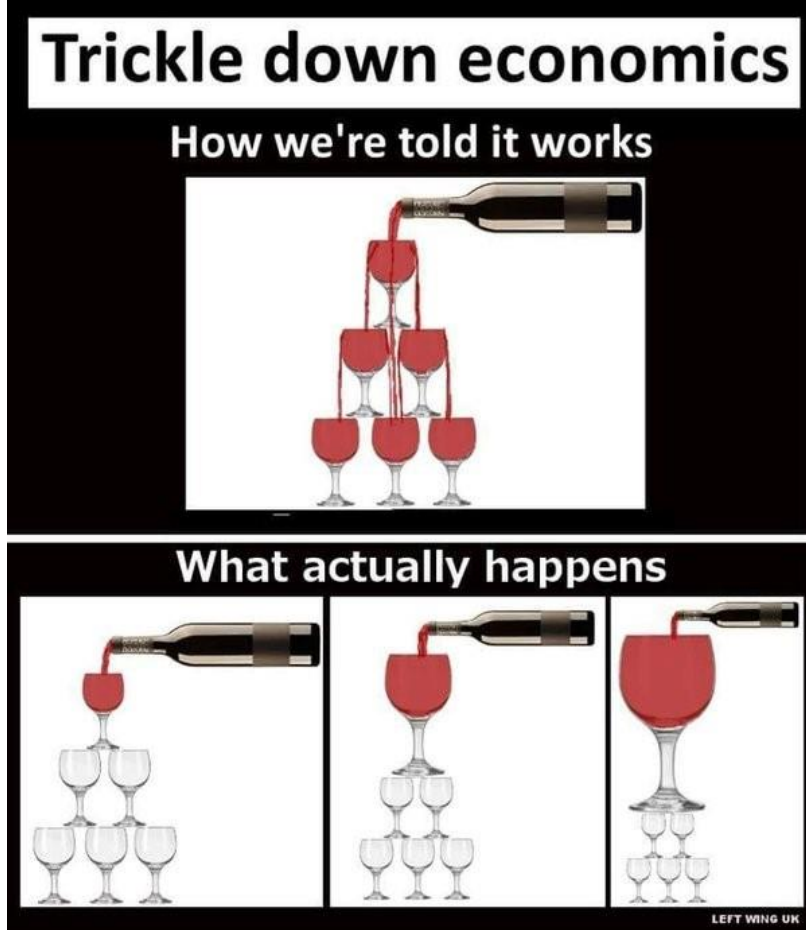


شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي



على وجه الخصوص، تؤيد نظرية الثروات الهابطة بشكل أكثر تحديداً سياسة فرض عبء ضريبي أقل على الشرائح العليا من الطيف الاقتصادي [economic spectrum](#) من أجل زيادة الدخل لأولئك الذين سيدخرون ويستثمرون أكثر. هذا مجرد حديث عن زيادة أرباح الشركات على حساب الأجور من أجل تشجيع الاستثمار. ووفق النظرية سوف تتدفق زيادة الدخل والأرباح للأثرياء في النهاية إلى باقي الشرائح الأخرى عندما ينفق الأثرياء أموالهم أو يستثمرونها في أعمالهم.

يرفض الاقتصاديون البارزون في جانب العرض مثل توماس سويل [Thomas Sowell](#) [reject 'trickle down'](#) نظرية "الثروات الهابطة" كجزء من السياسات أو النظرية الاقتصادية القائمة على العرض. يقول سويل: "دعونا نفعل شيئاً غير متوقع تماماً: دعنا نتوقف



أوراق في الاقتصاد السياسي

ونفكر. لماذا يدافع أي شخص عن "إعطاء" شيء ما لـ "أ" على أمل أن يهبط [هذا الشيء] إلى "ب"؟ لماذا بحق لا يقوم أي شخص عاقل بإعطاء الشيء لـ "ب" ويلغي دور الوسيط؟ لكن كل هذا محل نقاش، لأنه لم تكن هناك نظرية للمنافع الهابطة حول إعطاء شيء ما لأي شخص في المقام الأول."

إن النظرية هي حقًا وليدة اقتصادية لفلسفة اليمين المتطرف لآين راند [Ayn Rand](#)، الأمريكية التي تعتقد أن الأغنياء يجب أن يحكموا دون قيود، ويجب أن تتبعهم الجماهير التي لا تعرف أي شيء، وأن الجشع أمر جيد. في الواقع، تغلغت هذه الفلسفة في أوساط المستشارين الاقتصاديين الجدد لرئيسة وزراء بريطانيا. أحد هؤلاء هو ماثيو سنكلير، الرئيس التنفيذي السابق لما يسمى جمعية تحالف دافعي الضرائب اليميني الممولة من قبل مانحين أجانب غير معروفين. كتب سنكلير كتابًا بعنوان **دعهم يأكلون الكربون**، قدم فيه حججاً ضد اتخاذ إجراءات لمنع الانهيار المناخي. وادعى أن: "المناطق الاستوائية قد تعاني، ولكن من الممكن تماماً أن يتم موازنة ذلك بمناطق مثل غرينلاند." حسناً، أولئك الموجودين في شمال الكرة الأرضية سيكونون بخير، حتى لو غرق أو احترق بلايين من الفقراء في جنوب الكرة الأرضية.

ومع ذلك، فإن النظرية القائلة بأن خفض ضرائب الدخل غالباً ما تحظى بدعم التيار الليبرالي السائد. فقد جادل جون إف كينيدي بأن معدلات الضرائب يمكن أن تكون مرتفعة للغاية بحيث يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد. في خطاب ألقاه أمام الكونغرس عام 1962 قال جون كينيدي، "إنها حقيقة متناقضة أن معدلات الضرائب مرتفعة للغاية اليوم وأن الإيرادات الضريبية منخفضة للغاية وأن أفضل طريقة لزيادة الإيرادات على المدى الطويل هي خفض المعدلات الآن." وقال جون مينارد كينز، في عام 1933، إن "الضرائب قد تكون عالية جداً بحيث أن هدفها يؤدي إلى غير ما هو مرجو منها"، وأن تخفيض معدل الضريبة على المدى الطويل "سيحظى بفرصة أفضل، بدلاً من الزيادة [زيادة الضريبة]، لموازنة الدخل."

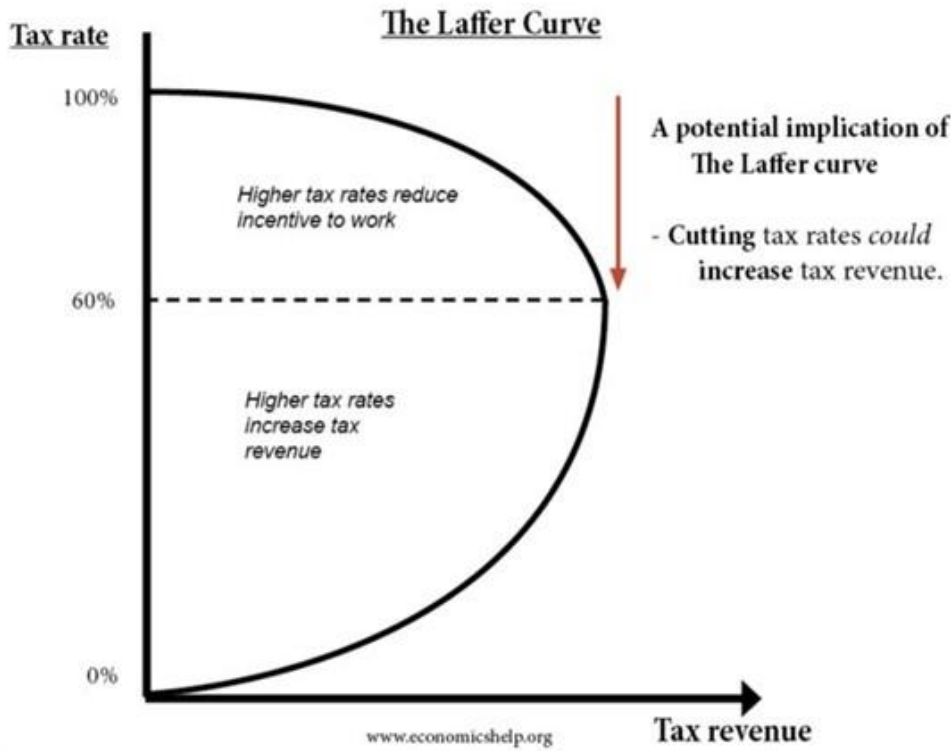
ولكن هل هو صحيح أن خفض الضرائب يمكن أن يؤدي في الواقع إلى زيادة الإيرادات الحكومية بدلاً من تقليصها؟ تستطيع أن تدرك [ما تنطوي عليه] النظرية. يعتقد المدافعون اليمينيون عنها أن خفض الضرائب على الأغنياء سيجلب المزيد من الاستثمار والإنفاق وبالتالي المزيد من الوظائف والدخل للجميع، أي النمو الذي يقوده العرض. ويعتقد المدافعون الليبراليون أن خفض الضرائب (للجميع) سيعني "ارتفاعاً متوسطاً" [للدخل] حيث يرتفع متوسط الدخل وسيكون هناك المزيد من الإنفاق. وأن هذا الطلب الإضافي سيؤدي إلى توسع الأعمال: أي النمو الذي يقوده الطلب.

ولكن ما هو الدعم التجريبي لـ "المنافع الهابطة" أو حتى "الارتفاع المتوسط" [للمنافع]؟ كان آرثر لافر Arthur Laffer، المدافع الاقتصادي الرائد عن النظرية القائلة بأن خفض الضرائب



أوراق في الاقتصاد السياسي

سيؤدي إلى مزيد من النمو، وبالتالي المزيد، وليس القليل، من الإيرادات الحكومية.¹ لكن حتى لافر كان يعتقد أن هذا صحيح فقط إذا كانت معدلات الضرائب أعلى من 50%. ويعتقد آخرون أن الأصح هو إذا كانت معدلات الضرائب أكثر من 70%.



في الواقع، في الخمسينيات من القرن الماضي، وصلت معدلات ضريبة الدخل الشخصي إلى 80-90% في فئة أعلى المعدلات. ولا يبدو أن هذه المعدلات أثرت على معدلات النمو التي كانت الأسرع في التاريخ الاقتصادي الرأسمالي في أمريكا الشمالية وأوروبا في ذلك الوقت. ومع ذلك، تدعي الحكومة البريطانية الجديدة الآن أن خفض المعدل الأعلى، المنخفض أصلاً، من 45% إلى 40% سيعزز النمو والإيرادات.

في الواقع، ليس هناك دليل تجريبي لـ "نظرية المنافع الهابطة أو منحنى لافر". لقد توصل التحليل الذي نشرته خدمة أبحاث الكونغرس في عام 2012 [Congressional Research](#)

¹ في إحدى مقالاته المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين كتب الدكتور مظهر محمد صالح عن آرثر لافر ونظريته، لكنني لم أستطع الوصول إلى مقالته ليتعرف القارئ عليه.



أوراق في الاقتصاد السياسي

[Service](#) أن التخفيضات في معدلات الضرائب المرتفعة لم تكن مرتبطة بالنمو الاقتصادي، وبدلاً من ذلك، كانت أكثر ارتباطاً بزيادة عدم المساواة في الدخل. وتشير دراسة أجرتها شبكة العدالة الضريبية [Tax Justice Network](#) في عام 2012 إلى أن ثروة فاحشي الثراء لا تترشح للقاع لتحسين الاقتصاد، ولكنها بدلاً من ذلك تميل إلى تجميعها وحمايتها في ملاذات ضريبية [tax havens](#) مع تأثير سلبي على الأسس الضريبية للاقتصاد الوطني. وجاء في ورقة بحثية أعدها باحثون من صندوق النقد الدولي عام 2015 [International Monetary Fund](#) بأنه لم يكن هناك ترشح للمنافع نحو القاع مع ازدياد ثراء الأغنياء: "إذا زادت حصة الدخل لأعلى 20 في المائة (الأغنياء)، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي ينخفض فعلياً على المدى المتوسط، مما يشير إلى أن الفوائد لا تتدفق إلى القاع. في المقابل، ترتبط الزيادة في حصة الدخل لأدنى 20 في المائة (الفقراء) بارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي".

وجدت دراسة أجريت عام 2019 في مجلة الاقتصاد السياسي [Journal of Political Economy](#) تناقضاً لادعاءات نظرية نزول المنافع نحو القاع القائلة بأن "العلاقة الإيجابية بين التخفيضات الضريبية ونمو العمالة مدفوعة إلى حد كبير بالتخفيضات الضريبية للفئات ذات الدخل المنخفض وأن تأثير التخفيضات الضريبية على أعلى 10 في المائة من نمو العمالة صغير". أخيراً، قارنت ورقة عمل لعام 2020 أعدتها كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية نتائج البلدان التي أقرت تخفيضات ضريبية في سنة معينة مع تلك التي لم تفعل ذلك، على مدى خمسة عقود من 1965 إلى 2015 في 18 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [Organisation for Economic Co-operation and Development](#). ووجدت أنه خلافاً لادعاءات نظرية المنافع الهابطة إلى القاع، فإن التخفيضات الضريبية للأثرياء لم يكن لها "تأثير كبير على التوظيف أو النمو الاقتصادي". إذ لم يجدوا أي دليل على أن التخفيضات أدت إلى "استجابات عرض العمالة" من الأفراد ذوي الدخل المرتفع (أي "تؤدي إلى المزيد من ساعات العمل، والمزيد من الجهد، وما إلى ذلك") التي عززت النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، وجدت دليلاً على زيادة "كبيرة" في عدم المساواة في الدخل. "لقد أدت التخفيضات الضريبية الكبيرة للأثرياء إلى زيادة حصة الـ 1% في القمة من الدخل القومي قبل الضرائب في السنوات التي أعقبت الإصلاح. إن حجم التأثير كبير؛ في المتوسط، فإن كل إصلاح رئيسي يؤدي إلى زيادة حصة الـ 1% في القمة من الدخل القومي قبل الضرائب بمقدار 0.8 نقطة مئوية." في الواقع، ارتفع التفاوت في الدخل إلى أقصى حد عندما قامت مارغريت تاتشر، بطلة رئيس الوزراء ليز تراس، بتخفيض الضرائب الشخصية وضرائب الشركات من 1979 إلى 1990.

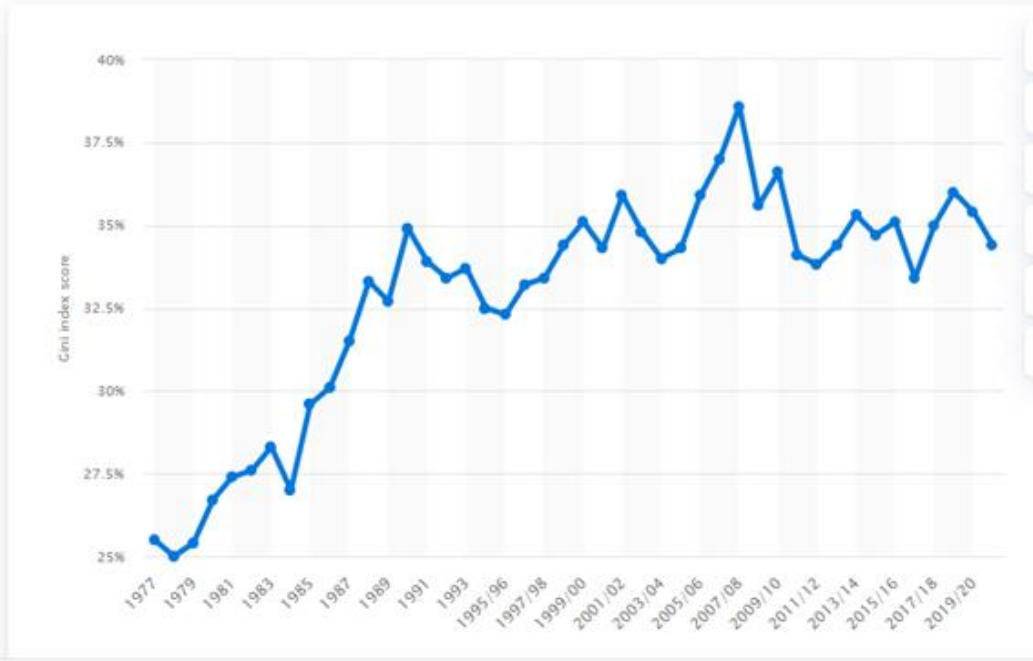


شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

Gini coefficient of the United Kingdom from 1977 to 2021



لم تؤد هذه التخفيضات الضريبية إلى نمو أسرع مما كانت عليه في فترة العصر الذهبي 1948-1964 عندما كانت معدلات الضرائب مرتفعة؛ ومن المفارقات أن العبء الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لم ينخفض أيضاً لأن الناتج المحلي الإجمالي لم يرتفع بما يكفي لتجاوز الإيرادات المتزايدة من الضرائب الأخرى.



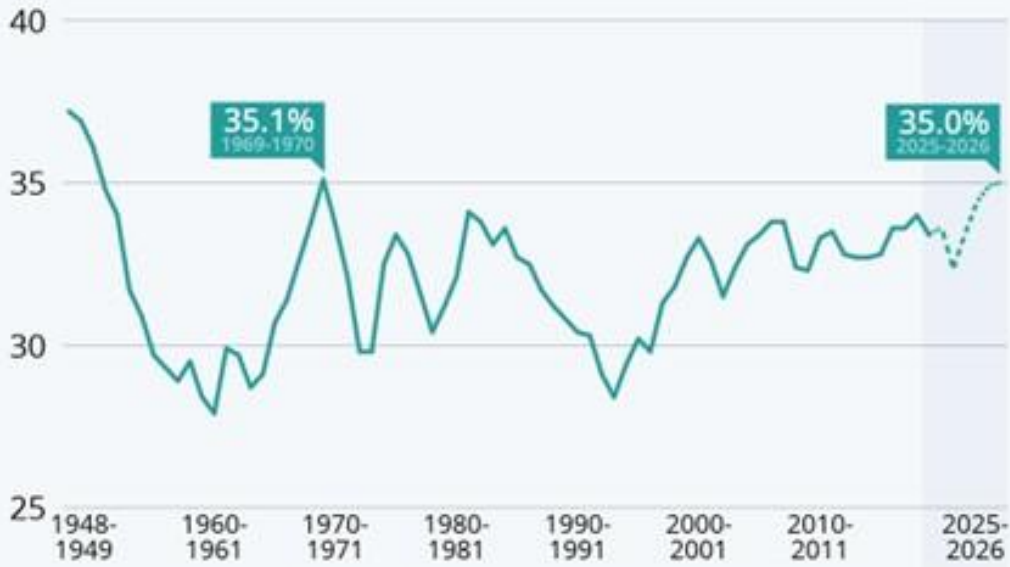
شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

UK tax burden to hit highest level since the 60s

Tax as a share of nominal GDP in the UK



Forecast as of March 2021

Source: Office for Budget Responsibility



statista

من وجهة نظري، من الواضح أن مجرد خفض ضريبة الدخل الشخصي أو حتى ضريبة أرباح الشركات لن يكون له تأثير يذكر على النمو الاقتصادي. ما يهم لتحقيق النمو هو زيادة إنتاجية العمل وهذا يعتمد على زيادة الاستثمار في التكنولوجيا. وهذا بدوره، في ظل الرأسمالية، يعتمد على زيادة الأرباح والربحية. إذا كانت الأرباح والربحية تميل إلى الانخفاض أو متدنية، فحتى التعديلات الكبيرة في ضريبة الدخل سيكون لها تأثير محدود مقارنة بالتغيرات في الربحية الإجمالية. وعلينا أن نتذكر أن الجزء الأكبر من عائدات الضرائب لم يعد يأتي من الضرائب



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد السياسي

الشخصية أو ضرائب الشركات، ولكن من ضرائب المبيعات أو القيمة المضافة والرسوم الجمركية وخصومات الضمان الاجتماعي وما يسمى بالضرائب المتخفية ². stealth taxes. جادل صندوق النقد الدولي بأن "زيادة حصة الدخل للفقراء والطبقة الوسطى يزيد النمو فعلياً" وأنه "لمعالجة عدم المساواة ... يجب أن تركز السياسات على زيادة رأس المال البشري والمهارات وجعل الأنظمة الضريبية أكثر تقدمية ...". إن ما يقوله صندوق النقد الدولي هنا نصفه على حق ونصفه على خطأ. قد يؤدي خفض الضرائب على العاملين إلى الحد بشكل هامشي من عدم المساواة في الدخل ولكن النمو الاقتصادي لا يعتمد على ارتفاع دخل الأسرة أو الإنفاق ولكن على الأرباح والاستثمار. إن السبب والنتيجة، هو من الأرباح إلى الاستثمار والنمو، وليس من الإنفاق إلى الأرباح والنمو. هبوط المنافع إلى الأسفل أو ارتفاعها المتوسط؟ لا يمكن لأي منهما أن يحدث تغييراً كبيراً عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي. ■

(* اقتصادي ماركسي بريطاني

(**) ليس هناك ترجمة عربية مستقرة لما يعرف بالـ trickle down economics فتارة هو اقتصاد أو نظرية المنافع الهابطة من القمة إلى القاع، وتارة هو نظرية التقطر البطيء (للمنافع)، أو الأرباح والثروات المترشحة، أو تدرج هذه الأرباح والثروات من ما ليكيها الأغنياء في القمة أو تدفقها إلى الفقراء الأسفل، أو نظرية الأثر الانتشاري.

سنعتمد في هذه الترجمة بشكل عام "اقتصاد أو نظرية الثروات الهابطة من القمة إلى القاع"، واختصاره باقتصاد أو نظرية الثروات الهابطة.

أبقينا على جميع الروابط الأصلية في النص المترجم كي يستطيع القارئ المهتم الرجوع إلى المصادر التي استخدمها كاتب المقال.

(***) كاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>

² للتعريف بهذه الضريبة راجع: <https://www.investopedia.com/terms/s/stealth-taxes.asp>